دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: الأجناس الأدبية
المصدر: نوافذ
الناشر: النادي الأدبي الثقافي بجدة
المؤلف الرئيسي: كلوفينسكي، ميشال
مؤلفين آخرين: المنصوري، ياسين ساوير(مترجم)
المجلد/العدد: ع38
محكمة: لا
التاريخ الميلادي: 2007
الشهر: نوفمبر / ذو القعدة
الصفحات: 35 - 64
رقم MD: 674060
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: AraBase
مواضيع: الدراسات النقدية، الفكر الأدبي، النصوص الأدبية، التحليل الأدبي
رابط: http://search.mandumah.com/Record/674060

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأجناس الأدبية(*)

ميشال كلوفينسكي

ترجمة

ياسين ساوير المنصوري(**)

I

الجنس من أقدم المقولات في الفكر الأدبي، فقد لوحظ مبكرا امتلاك بعض الأنماط النصية أو الخطابية لبنية خاصة، وارتباطها بهذا الظرف أو ذاك من واقع الحياة واشتراطها على المتلقي موقفا معينا، مؤثرة فيه بخططها الخاصة. وإذا كان الدارسون اختلفوا حول حدود الأدب فإنهم اتفقوا على اعتباره مجموعة مختلفة من النصوص، ولا يقتصر الاختلاف فيها على آحادها بل يتعداه إلى أنماطها. وكان يبدو، فضلاً عن ذلك، أن الانتماء إلى نمط معين يحدد خصائص النص وفرائض القراءة. ثم

*) Michel. Glowinski: les genres littéraires. In Theéorie littéraire. Presse universitaires de France 1989.

**) أستاذ مبرز في الترجمة وباحث في المناهج وعلوم اللغة وعضو لحلقة الدراسات التأسيسية بالمملكة المغربية.

إن معايير تصنيف الأجناس كانت مختلفة، إلا أن أحد التصنيفات لاقى إجماعاً وتأثيراً بالغاً حتى صار من رواسخ الحقائق ألا وهو تصنيف «جوته» للأدب إلى ماهو غنائي وملحمي ودرامي، فارتقي به إلى مستوى الحقيقة المتعالية على التاريخ، الصالحة لكل زمان ومكان، ونسب إلى القدماء بالتدليل على أصله الأرسطي رغم أن الحق خلاف ذلك (Behrens, 1940; Genette; 1979) وتوطد في قلب التصور المشترك للأدب وصار المحدد الأساسي على امتداد كل قطاعاته.

واقتضى هذا التصنيف الثلاثي اتصاف نظرية الأجناس الأدبية بخاصية مهمة عندما أسندت إليها وظائف تنميطية، إذ أدى إلى تصنيف النصوص الأدبية في مرحلة معينة استنادا إلى خصائصها الأساسية. وتنضاف إلى هذا في الشعريات القديمة وظائف تقييمية، إذ لم يكن الجنس مقولة وصفية فحسب، بل أيضاً معياراً يقاس به ما هو مطلوب أو على الأقل ما هو مرتجى ضمن نمط معين من الخطابات، وبعبارة أخرى إن هذه التصنيفات كانت ترسم الحدود المضبوطة بين أنماط الخطابات وتعتبرها غير متجاوزة، وبهذا كانت ترتبط ارتباطا يزيد أو ينقص بالجماليات السائدة في

مرحلة معينة (وهذا واضح، خصوصاً في المرحلة الكلاسيكية). لكن حصل ما لم يكن في الحسبان عندما تعرضت المعايير التي تؤسس نظرية الأجناس للتشكيك، وأدى ذلك أحياناً إلى مساءلة الأجناس نفسها من حيث هي مقولات مصطنعة لأنها تلغي جوهر الأدب ألا وهو تفرده. واشتدت هذه المساءلة في جماليات «كروس» الذي يرى أن الأعمال الفنية ومنها الأدبية، يجب ألا تجمع في أجناس لأن أساسها التعبير الذي هو متفرد بالطبع.

ولا يعني تخلي الشعرية المعاصرة عن المعيارية اطراح الجنس سواء أكان أداة لوصف الخطابات الأدبية، أم أساساً لتصنيفها إلى أنماط تصنيفاً تثار بصدده مشاكل ومصاعب مختلفة: فما هي المعايير المنطقية لهذا التنميط؟ وهل يجب أن يشمل كل النصوص الأدبية؟ فإن كان الجواب بنعم فهل سيقتصر على ثقافة معينة أم سينسحب أيضاً على خطابات ثقافية أخرى؟ (هل سيشمل مثلا الأدب المكتوب مع الأدب الشفوي؟). نفهم فوراً من هذا استحالة قيام أي تنميط شمولي. وحتى لو حاول النظار صياغته فسيأتي شديد الإجمال والاختزال بحيث لن يقول الشيء الكثير عن الأجناس، عن خصائصها وآليات عملها.

ويزداد القلق والشك كلما تعددت معايير التصنيف، ويمكن التأكيد عموماً على أن هذه المعايير هي في الغالب تداولية – بنيوية، فباستعمالها نتعرف على الخصائص النمطية لنسق العمل الأدبي وعلى السلوكات التي تتناسب معها. ويفضي وجود الاختلاف في تصور هذه الخصائص النمطية إلى تعدد المعايير (ومنها: وضع المتلفظ، البنية الزمنية، تنظيم السرد أو الحكاية الأدبية) وتستند نظريات أخرى للأجناس الأدبية إلى مفهوم التعبير (Hernadi 1972) وفي بعض الحالات يصير الجنس عندها مقولة جمالية انسجاماً مع تقاليد النظر الرومانسي فيه، وعد الجنس في تصورات أخرى تعبيراً عن موقف معين من العالم فأضحى مقولة متافزيقية – وجودية (ونموذج هذا التصور يمثله Staiger 1946) أضف إلى ذلك مشاكل أخرى تتعلق بمدى استيفاء التصنيفات الجنسية للشروط المنطقية الواجب توفرها في كل تنميط ؛ فهل تستطيع أن تملأ الفضاء المنطقي المتصل (Roger 1983) الذي تتموقع فيه؟ يعني هل ستكون جامعة؟ ما قلناه حتى الآن يجيب بالنفي على هذا السؤال.

ويتعرض التنميط لعائق آخر يرتبط باختلاف درجة شمول المعايير المستعملة في التصنيف؛ فمنها ما يسمح بتمييز

الظواهر الأوسع، كتلك التي عرفها «جوته» من حيث كونها الأشكال الطبيعية للشعر، ومنها ما يتناسب مع ظواهر أقل اتساعا إلا أنها لا تخضع ببساطة للتقسيم: الغنائي، الملحمي، الدرامي، فمما لا شك فيه أننا هنا بإزاء تراتبية غير أنها غير تامة وغير منطقية، إذ أثبت حديثاً (Pratt ;1981) أن الجنس يكون دائماً مقولة فرعية مرتبطة بمقولة أصلية (فالمسرح مثلاً مقولة فرعية عن الأدب، والكوميديا مقولة فرعية عن المسرح والفارص (Farceمقولة فرعية عن الكوميديا...) مما لا يسمح بتمام إدراج الظاهرة الأخص تحت الظاهرة الأعم، لأن كل ظاهرة من الظواهر الأخص تتضمن خصائص لا تقبل الارتداد إلى سواها.

كل هذا لا يعني أن نرفض جذرياً الوظيفة التنميطية للأجناس لأن كل حديث عن جنس ما ليس فقط في مجال البحث الأدبي، بل أيضاً في مجال الممارسة الأدبية الحية يقتضي نوعاً من التنميط الذي يشكل أحد أهداف البحث في الأجناس كتلك التي تشتغل في مجال الفلكلور والثقافات غير الأوروبية (Ben Amo 1976) حيث يراد معرفة كيفيات اشتغالها ضمن ثقافة معينة. إلا أن نظرية الأدب لم تمتلك ولا تنتظر مصنفا في مستوى «ليني»، «لأن القيمة الأساسية للأجناس لا تتجلى في التصنيف» (fowler, 1982, p37).

II

وهناك دائرة أخرى تتجلى فيها هذه القيمة الأساسية ألا وهي الدائرة التي تشهد الميل العام للعلوم الإنسانية إلى الانطلاق على الخصوص من اللسانيات التداولية، في إطار تحول الاهتمام من الأنساق اللسانية إلى الفعاليات اللغوية. وعندما يصير الخطاب موضوعاً للتحليل يتم التوسل بمقولات أوسع في وصفه لدلالته على نماذج معينة واستجابته لما يباطنها من موجهات، مهما كان فردياً في تحققه. وفي هذا السياق برز مفهوم «أجناس الخطاب» في إحدى كتابات باختين المنشورة بعد موته (1979). فاتضح لاتناهي هذه الأجناس لتعلقها بمقامات إنسانية بالغة الاختلاف، ودائمة التطور. ومع ذلك لا يمكن تنميطها أو تصنيفها فقط لأن أغلب أجناس الخطاب لا اسم لها، غير أنه من المهم أن نعرف أننا في تواصلنا اللغوي العادي نتوسل بنماذج بينة؛ شعورية كانت أو غير شعورية، وأننا نربط بها أقوالنا عند الكلام بهذه الطريقة أو تلك. فتتفرع الردود الحوارية مسبقاً على مستوى الكلام اليومي إلى أجناس متعددة تبعا للمضمون المراد إيصاله وللعلاقات التخاطبية وللمقام...إلخ. وقد بين باختين «ارتباط المضمون الموضوعاتي والأسلوب والنظم بالقول في مجموعه 27 :1979»» وبخصائصه الجنسية.

وتكتسي نظرية أجناس الخطاب بعد أن صاغها «باختين» أهمية كبرى بالنسبة إلى نظرية الأجناس الأدبية. فقد كان يفترض قديما أن التقسيم الأجناسي خاص بالأدب لأن الأجناس الأدبية ليست كأجناس الخطاب العادي، لما فيها من تعقيد شديد وتركيز على الوظيفة الجمالية، ولدورها الكبير في تاريخ الأدب باكتشافها منذ ظهور الشعرية. ويرجع الفضل مع ذلك لمفهوم أجناس الخطاب في معرفة أن الجنس في ذاته ذو حمولة كلية. لأنه ينطبق على كل فاعلية لغوية. وتتميز الأجناس الأدبية عن باقي أجناس الخطاب بكونها اكتشفت وسميت ووصفت، في الأغلب الأعم، منذ زمن طويل. ثم إن الأجناس الأدبية كانت نماذج اتبعت للكشف عن أجناس أخرى لكتابة؛ كالخطاب التاريخي والخطاب الفلسفي (Mrias 1969) ولا تقتصر العلاقات بين نظرية الأجناس الأدبية ودراسة الفعاليات اللغوية على إشكالية أجناس الخطاب. فقد تبدلت وضعية الأجناس الأدبية منذ أن صارت لسانيات النص أو نظرية الخطاب بالمعنى الواسع مجالا متميزا للبحث (انظر مثلاً Ryan1981) فأضحت نظرية الجنس نظرية للخطاب الأدبي (corti 1978) الذي يحلل لا من حيث تفرده وتغيره، بل من حيث كونه نموذجاً خاصاً. وتغدو الأجناس من هذا المنظور أنماطا عليا للخطاب الأدبي متأصلة في التراث ومقننة تقنيناً يزيد أو ينقص وحاملة لخصائص متميزة قابلة للتحديد.

ويسمح تحليل هذه الأنماط العليا باستخراج العناصر التي تميز عينيا أو ذهنيا الخطاب الأدبي عن باقي أنماط الخطاب. ورغم أن هذه العناصر كثيرة ومختلفة، فإن التحليل يميط اللثام عما هو كلي وأساسي بالنسبة لكل نمط من الخطابات، وعن الآليات التي تحدد التئام النص وخصائصه التداولية. ومن ثم سترتبط إشكالية تداولية النص بإشكالية الأجناس (warning, 1979) وينخرط الجنس الأدبي من هذا المنظور دون أن يفقد أي شيء من خصوصيته في مجموعة معقدة من أعم العناصر التي من بينها بنية النص.

III

ويتجلى الجنس الأدبي كباقي أجناس الخطاب في أقوال ملموسة كتجسد جنس الرواية في «دون كيشوط» أو «السيدة بوفاري» أو «لورد جيم» أو «الإخوة كرامازوف» أو «فرديدورك». ومع ذلك لا يجب رد الجنس إلى مجموعة من النصوص المرتبطة بهذه الطريقة أو تلك. فحتى لو وصفنا كل النصوص الروائية، فإننا لن نصل إلى معرفة جنس الرواية. ومن يريد أن يتبع هذه الطريقة ببناء النظرية العامة على تحليل النصوص الخاصة، قد يصل إلى تعداد متوالية من الخصائص الواردة بالنسبة لجنس معين. غير أن نظرية

الجنس لا يمكن أن تصاغ في صورة لائحة من الخصائص، لأن الجنس ليس مجموعة من الصفات. فما هو نمط وجوده؟

من بين الأجوبة على هذا السؤال تلك التي تؤكد على وجود ظواهر جنسية متميزة تقابلها مفاهيم وأسماء جنسية (Skwarczynska,1965) وتلك التي تعتبر الأجناس ضربا من الخيالات الذهنية التي تتيح الإطلاع على خصائص العمل الأدبي. فصار النقاش حول نمط وجود الأجناس الأدبية نقاشا فلسفيا يستدعي الخصومات القروسطوية حول الكليات التي إليها يرجع (K.W,Hempfer1973) عندما يؤكد على أن نظرية الأجناس الأدبية يجب أن تصاغ في إطار نظرية المعرفة البنائية الجامعة بين تصورات الإسمانيين والواقعين. وإذا تركنا هذا التأمل الفلسفي العام بطبعه وعدنا إلى موضوع نظرنا أمكننا القول إن الأجناس ليست ملموسة (فلا ترتد لا إلى نص معين ولا حتى إلى مجموعة من النصوص) وليست خيالاً ذهنياً يبنيه الباحث باختياره، بل نمط وجودها عندنا يشبه النحو من حيث هو مجموعة من العوامل التي تقيد كل تواصل لساني، أي جملة من المبادئ والموجهات والعادات التي تنظم مجالاً خطابياً معيناً بدءاً من الكتابة وختما بالقراءة، وقياساً عليه تكون الأجناس ضرباً من «نحو الأدب» دون أن يعني ذلك المطابقة بين النحو والأدب، بل المشابهة بينهما في كيفية الاشتغال؛

فكما أن النحو لايرتد إلى القول الصحيح نحوياً، فكذلك الجنس لا يقبل الرد إلى النص المحقق له، وفي طابعهما النسقي الذي ينم مع ذلك عن اختلافات بارزة بينهما؛ فنسق الأجناس أضيق من النسق النحوي الذي يشمل كل الأقوال الصحيحة في لغة معينة، بينما لايلزم نسقَ الأجناس شمولُ كل الأقوال الأدبية في مرحلة معينة، ثم إن النسق النحوي مقولة لغوية فهو"نحو اللغة"، بينما نسق الأجناس مقولة خطابية فهو «نحو خطاب» ليس له إلا طابعاً جزئياً وقواعده نشعر بها أكثر مما نشعر بقواعد اللغة؛ فكما أننا لا نلحن دون أن نعرف قواعد النحو، فكذلك نستطيع أن نتبع قواعد جنس ما دون سبق وعي بها ودون تحكم فيها. غير أن درجة الوعي بالأجناس تكون عادة أكبر، مما يساهم في تميز الأجناس الأدبية عن أجناس الخطاب كما تتجلى في التواصل اللغوي العادي. ويشكل هذا الوعي الجنسي، كما سنرى، عاملاً مهماً في الحركة التاريخية للأجناس.

ويحدد نسق الأجناس الفعاليات الأدبية بطريقة خاصة سواء عند الإرسال أم عند التلقي. ويشكل في بعض الظروف مجموعة من القواعد التي يجب أن تكون معيارا للذوق الحسن وأن تحدد كل ما هو أدبي. وهذا ما يبرز الطابع المعياري للأجناس المباطن للثقافة الأدبية السائدة. وإذا كانت الأجناس

تحمل دائما في أحشائها درجة أو طاقة معيارية، فلا يعني هذا أن تحول نظرية الأجناس الأدبية إلى سنن منظمة كما حدث في بعض الظروف التاريخية الاستثنائية. وتنتج هذه المعيارية النوعية الدائمة الكمون تقريباً، عن خصائص النسق الجنسي الذي يختلف أيضاً عن النسق النحوي في كونه لا يحدد مسبقا كل الأقوال الأدبية، ولا يجزم قبليا بصحتها بل هو عبارة عن جملة من الموجهات (Clowinski, 1969) التي تتحكم في بعض الفعاليات المرتبطة ببنية النص وتلقيه، والتي يعترف بها المجتمع أو تتوق لذلك الاعتراف. بيد أن هذه الموجهات ليست تعليمات مضطربة لأنها تفترض أن تطبيقها سينشئ نصا منسجما وقراءة منسجمة. ويمكن لهذه الموجهات في بعض الظروف التاريخية أن تصاغ صوغاً ظاهراً (مثلاً من حيث هي قواعد للذوق الحسن) ويمكن في ظروف أخرى أن تظل باطنة ولا تصاغ إلا لاحقاً. ومهما كانت أهمية الوعي الجنسي فإنها تظل ثانوية بالنسبة لما نحن بسبيله. فالقواعد الجنسية، وعينا بها أم لم نع بها في ثقافة أدبية معينة، فهي التي تعين بالنسبة لجنس أدبي حدود الضروري والممكن. والضروري هو كل ما يعين جوهر جنس ما ويميزه عن الأجناس الأخرى فيصير معروفاً خلال التواصل الأدبي وبدونه يختفي الجنس أو يصير شيئاً آخر أي حقيقة جديدة

ذات خصائص أخرى متميزة، و«السوناتة» أبسط شاهد على ذلك، فهي إن لم تتكون من أربعة عشر بيتاً فقدت هويتها. وتنبع بساطة هذا المثال من كون القاعدة الأساسية فيه مصوغة وواضحة فإما أن تراعى وإما ألا تراعى إذ الثالث مرفوع. ومع ذلك تشكل البنية المقطعية الشعرية محدداً جنسياً متميزاً يعرف أنماطا من النصوص قليلة نسبيا. ويتعقد المشكل بصدد أجناس لا تلعب فيها المحددات الصورية الواضحة إلا دوراً محدودا أو معدوما، إلا انه حتى في هذه الحالات توجد عوامل من العسير دونها الحديث عن جنس معين، فجنس القصيدة «المغناة» مثلاً في صورتها الآتية من التراث البنداري PINDARIQUE، يتمثل العنصر الضروري لتحديدها في ذلك النوع من التوتر البلاغي بين المرسل والمتلقي. وكلما كان الجنس متشعبا كانت تحقيقاته النصية معقدة بافتراضه بنيات مختلفة، وكانت دائرة العناصر الضرورية عامة بحيث يصعب في أحسن الظروف تحديدها على طول تاريخ جنس ما، وفي مثل هذه الحالات يعسر أن نميز في الجنس ما هو ضروري دائم وما هو ضروري وقتي، فإذا نظرنا إلى الرواية من هذه الزاوية تأدينا لا محالة إلى أن العناصر الضرورية فيها هي أولا السردية، أي حكي سلسلة من الأحداث الخيالية التي تشكل وحدة منسجمة، ثم ثانياً النثرية بالرغم من أنها تبدو

ثانوية. وأخيراً جملة الأبعاد التي تميز الرواية عن باقي الأجناس التي تشترك معها في الشرطين السابقين. فكل نص روائي يجب أن يستجيب لهذه القيود بدءاً من الرواية الإغريقية المغامراتية وحتى الرواية الجديدة والمحاولات الحديثة لتحويلها. وكل ما سوى ذلك من العناصر يرجع إلى الاختيار الحر تقريباً، أو ينتج عن التصورات التي تقدم عن الجنس في حقبة معينة.

لقد تركنا جانباً، عند حديثنا عما هو ضروري في جنس أدبي، كل ما يتعلق بتطوره التاريخي وبانتمائه إلى حضارة أو ثقافة وطنية معينة... إلخ. لأن مجال الضروريات لا يتبدى بوضوح، إلا عندما ندخل في الاعتبار كل الخطابات من جهة كونها تحقيقات لقواعد جنس ما، حيث نواجه هنا الثوابت الجنسية، أي ما لا يتعرض للتغيير خلال التطور التاريخي للجنس، وما يحدد هويته، ويسمح بتعيينه في تحققاته المختلفة. ولا تظهر الثوابت الجنسية إلا إذا نظرنا إلى الجنس في فضاءات زمنية طويلة، وهذا فقط ما يمنعنا من أن نعد العوارض التابعة لثقافة أدبية في مرحلة معينة، ثوابت تبت في هوية الجنس، وإلا فإننا لن نتمكن من تجريد الثابت الجنسي، إذا اقتصرنا على تحليل الأجناس التي تظهر فقط في لغة

معينة. (اللهم إذا استثنينا الحالات النادرة التي يكون فيها الجنس مقصوراً على لغة واحدة).

لكن ليس هناك من جنس يؤول فقط إلى عناصره الضرورية، وبالتالي فهو لا يتحدد فقط بثوابته، بل يتمتع بحقل شاسع من الممكنات التي تختلف وتتغير، وتتعارض أحياناً، وتتدافع في مرحلة معينة من وجوده التاريخي.

ولا تتنازع هذه الممكنات مع الثوابت بل تتعالق معها، فمنازعة الثابت تعني اختفاء الجنس، أو احتمال أن يسد مسده جنس آخر. ويرجع امتداد مساحة هذه الممكنات، إلى عوامل كثيرة أهمها: العوامل التي تحدد هويته، وهي طبيعة الجنس ووضعه في تراتبية الأجناس. فإذا قارنا القصة من هذه الزاوية، خصوصاً في تحققاتها القديمة، مع الرواية، تبينا فورا أن ممكنات هذه أوسع بكثير من ممكنات تلك، وبيان ذلك: أن الرواية على الأقل في محطات من تطورها التاريخي، يمكن أن تداخلها عناصر متضاربة، كالمقالة الأدبية أو القصيدة أو المقالة السياسية أو الحوار الفلسفي، وذلك دون أن تفقد هويتها، بخلاف القصة الناشئة من تراث بوكاتش [Boccace] والتي إذا أدخلنا فيها مثل تلك العناصر سقطت قصصيتها.

وللتنبيه فإن المشكلة هنا لا تتعلق بنصوص ملموسة

قابلة لتداخلات مختلفة، وإنما بالجنس من حيث هو ظاهرة عامة.

ثم إن ممكنات نمط ما، لا تسند إلى جنس معين إسناداً نهائياً، بل إن طبيعتها وامتدادها يتغيران تبعاً لعوامل عديدة، إذ ما يكون ممكنا في مقام أدبي ما لا يكونه في مقام آخر. إما لأن هذا العنصر أو ذك لم يعد يتناسب مع التصورات السائدة عن الجنس أو الأدب عموماً في فترة معينة، وإما لأن الجنس يفتقد في تلك الفترة، وسائل تحقيق تلك الممكنات.

وقد يتعذر تحقيق عنصر ما في مرحلة معينة من تاريخ الجنس لكونه موروثاً من حقبة سابقة، أو مدخولاً بالقدم. والشاهد على ذلك اطراح البناء الشذري من الرواية الواقعية في القرن 19، والذي كان مميزا لرواية في القرن 18. فتطور الجنس إذن لا يرجع إلى التوسيع المتواصل لحقل ممكناته، وإنما إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الممكنات. أضف إلى ذلك أن ما لا يبدو إلا عنصراً ممكناً، قد يعتبر في ثقافة أدبية معينة ضرورياً، كانسجام الحكي في الرواية الواقعية. فلنذكر مرة أخرى بأن جدل العناصر الضرورية الثابتة والممكنة المتغيرة، لا يمكن أن يفهم إلا إذا لم يقتصر تحليل الجنس على حقبة مفردة من مسار تطوره.

وتنشأ عن هذا الجدل ظاهرتان مهمتان بالنسبة لنظرية الجنس:

الظاهرة الأولى: وهي نسقية الجنس، فتساند العوامل الثابتة الضرورية لتحديد الجنس، والمتغيرة غير الضرورية له، ليس أمراً عرضياً، أو راجعاً إلى الصدفة، بل إنه هو الذي يحدد كيفيات اشتغال الأجناس، فهذه الأخيرة، تشكل بما هي جملة من الخصائص المميزة، نسقاً يتضح تطوره من خلال التغييرات التي تطرأ على العلاقات بين الثوابت والمتغيرات، بيد أن المقارنة بين هذا النسق والنسق اللساني، تسمح بالكشف عن سماته الخاصة، فهو يتطور بطريقة تختلف عن النسق اللساني، لتركبه من عدد من الأنساق الفرعية المستقلة نسبياً، فالنسق العام يحدد فقط الخصائص الأساسية لمجموع الأجناس في فترة معينة، مؤثراً على علاقاتها وتراتبياتها ولا يعتبر مجرد جمع من الأنساق الفرعية، بل إن كل نسق يتمتع باستقلاليته الجزئية على الأقل. وهكذا تتشكل تراتبية من الأنساق الفرعية، يكون فيها كل نسق فرعياً متعلقاً إلى حد ما بالنسق العام وبنسق فرعي (أو أنساق فرعية) أكثر اتساعاً، دون أن يكون هذا التعلق كاملاً لاتصاف كل نسق بممكناته المتميزة. (انظر فيما يخص تراتبية الأجناس fowler 1982 فصل 12). ومثال ذلك الرواية، التي تشكل نسقاً

مستقلاً وتظل مرتبطة بالنسق العام للأجناس، وبنسق فرعي أوسع، وهو الأدب الملحمي. فضلاً عن ارتباطها بأنساق فرعية أضيق، كالرواية النفسية والعجائبية والبوليسية.. إلخ. وكما سنرى فإن تاريخانية الأجناس الأدبية، تتجلى بالضبط في مستوى الأنساق الفرعية.

الظاهرة الثانية: وهي المواضعة الأدبية، فجدل العناصر الثابتة والمتغيرة، يسعى كي يصير مواضعة راسخة، بحيث يمكن أن تشتغل وتقبل تجلياته المختلفة، على مستوى التلقي أيضاً، عندما تصير وسائل تعبيرية مكرسة اجتماعيا ,وبهذا يكون الجنس مواضعة (winner1978/Lefevere1985) أي مجموعة من التعاقدات المتميزة بين المشاركين في التواصل الأدبي، وهذه المواضعة تكون ذات أهمية خاصة، مادامت تتصل وتتحكم أحياناً في مواضعات من مرتبة أخرى (تتعلق بالأسلوب، بالتقطيع العروضي، بالموضوعاتية...).

وسواء أكانت الأجناس أنساقا فرعية، تتحدد خصائصها بالعلاقات القائمة بين العناصر الثابتة والمتغيرة، أم كانت مواضعات أدبية، فإنها تنتمي دائما إلى ظاهرة أوسع، هي التواصل الأدبي. ولا يهم أن تراعي الأجناس القواعد المسطرة والمكرسة عموما في مرحلة معينة، أو أن تنزوي عنها بعداً أو تخرقها قصداً فهي دائماً تبرمج بوجه من الوجوه

كيفيات القراءة، وتفترض قبلاً موقفاً معيناً للقارئ تجاه الخطاب، وبالتالي فهي تستحضر معرفته، أو إن شئت قدرته وبهذا لا يختلف الجنس في شيء عن عوامل الخطاب الأدبي الأخرى، باعتباره موجها نحو المتلقي متضمناً بذلك ما نسميه بالوعي الجنسي.

ويوجد هذا الوعي بهذا الشكل أو ذاك، عند كل المشاركين المحتملين في التواصل الأدبي. إلا أن وعي المرسل (سواء أكان كاتباً يعي تماماً مشاريعه وقصوده أم كان مغنياً أو راوياً فلكلورياً) يختلف عن وعي المتلقي، بل إن هذين الوعيين، قد يختلفان اختلافاً كبيراً في درجة الوضوح، وفي مواقفهما الخاصة، بصوغ وتحديد الخصائص الأساسية للجنس.

وتزداد أهمية هذه الافتراقات، كلما اختلف الجمهور الأدبي ثقافياً، وكف الجنس عن التوجه إلى مستمعين محددين، واكتسب كامل حظوظه في الوصول إلى متلقين يستعملون مقولات جنسية أخرى، غير تلك التي كانت تسند خطاباً معيناً.

ويتخذ هذا الوعي صوراً مختلفة، فظهوره الأدنى يتمثل في القدرة على تمييز جنس عن آخر، بالاستناد غالباً إلى تراث ما، أي إلى النماذج المقبولة لدى فئة مجتمعية. وهذه الدرجة

الدنيا من الوعي، هي التي تتواجد في الفلكلور، حيث يتجلى في العلاقات بين النصوص وبين المقامات الاجتماعي، وبالتالي في الممارسات التي تقضي مثلاً بأن لا يؤدى هذا النمط من النشيد إلا أمام مهد طفل، وذاك في الأعراس وذلك في الجنائز وهكذا. فإن هذه العلاقات تستلزم تصنيفاً لا يترتب عن أي تصور نظري، بل ينتمي إلى الممارسة الأدبية، فيرتبط بعرف ما، أي بالاعتقاد في أن هذا النمط من الخطاب يناسب فقط ذلك النمط من المقام.

وهناك في المقابل حالات لا يقتصر الوعي الجنسي فيها على ربط أنماط الخطاب بأنماط المقام. وإنما يتجلى مباشرة عبر الصياغات النظرية، وهنا يمكن الحديث عن درجة عليا من الوعي الجنسي، بغض النظر عن العلاقة بين هذه الصياغات وبين واقع الجنس، (فليست هذه العلاقة مطابقة بالضرورة، فنظريات الأجناس لا تتوافق دائماً مع طبيعة الأجناس، حيث يوجد ما يمكن أن نسميه بالوعي الجنسي الفاسد) فما يهم فيما نحن بسبيله هو أن تبين هذه الصياغات ماهية الجنس، وخصوصا كيف ينبغي أن يكون، فلا يمكن أن نفهم مثلا آلية التراجيديا دون اعتبار النظريات التي رافقتها على مدى تطورها.

والوعي الجنسي مهم أيضاً لأنه يظهر المكانة التي

يتنزلها الجنس من بين أجناس أخرى (كالتمييز مثلاً بين الجنس الرفيع والجنس الوضيع) ففي الوعي الجنسي مكون مهم، هو نظام القيم الذي لم تسلم منه قط آلية اشتغال الأجناس، فخطاب نمطي ما، يمكن أن يقوّم تقويماً يزيد أو ينقص. ولننتبه إلى أننا عندما نتحدث عن الوعي الجنسي المصوغ الذي يتخذ صورة أقوال نظرية، فإننا نقصد النظريات التي تطرح في إطار الشعرية، والتي لها تأثير مباشر على كيفيات عمل الأجناس فتحدد بهذا الوجه أو ذاك خصائصها التواصلية، أكثر مما نقصد النظريات بمعناها العلمي ذات المواضيع المعرفية فقط، والتي تشكل من وجهة نظرنا ظاهرة ثانوية.

ويمتد بين المستوى الأدنى للوعي الجنسي والمستوى الأعلى له، مجال شاسع لا يتحدد الجنس فيه من حيث ارتباطه بمقام ملموس، ولا من حيث تعلقه بالنظريات المصوغة، وضمن هذا المجال الوسيط توجد أسماء الأجناس التي تعد ناقلاً مهما للوعي الجنسي. [fowler 1982 فصل (8) Skwarczynska 1963 فصل 7] ويدل الاسم في ثقافة معينة على اختلاف جنس عن جنس، وعلى السمات الخاصة المسندة إليه، وتعد أسماء الأجناس في التواصل الأدبي ظاهرة هامة، حيث تدل على الكينونة المستقلة لنمط ما من أنماط الخطاب.

وتظهر هاهنا بعض التعقيدات، ففي مرات عديدة، يتأخر ظهور اسم الجنس عن الجنس ذاته، والتاريخ دليل على ذلك، ولا يعني هذا بالضرورة أن خصوصيته كانت في الأصل مجهولة، أضف إلى ذلك أن أسماء الجنس يمكن أن تكون فارغة ومستحدثة بالصدفة، وغير محيلة إلى أي حقيقة أدبية، ومرادفة لأسماء أخرى، ويعسر في مثل هذه الحالات، أن نعتقد بأن الاسم الجديد يمثل جنساً جديداً، رغم أن الاسم في حد ذاته يعتبر علامة دالة على الوعي الجنسي.

وتتعقد الأمور أكثر، عندما يوضع نفس الاسم للدلالة على جنسين مختلفين، وهاهنا يطرح سؤالان: هل يجب اعتبار كل القصائد التي وضع لها اسم ما ممثلة لجنس معين؟ وهل صحيح مثلا أن كل النصوص التي سميت قصائد مغناة هي بالفعل كذلك؟ (vietor 1977).

وتظهر هذه المسألة المصاعبَ المنهجية التي تعترض مؤرخ الجنس، ويستوقفنا هاهنا جانب آخر، فحتى لو أن اسم جنس معين أسيء إطلاقه من وجهة نظر المؤرخ أو المنظر، فإنه يدل مع ذلك على وجود نوع من الوعي الجنسي الذي لا يجب فيه أن يستجيب للشروط الموضوعة، بل المهم هو دلالته غير المباشرة على كيفية اشتغال الصيغ في ثقافة أدبية معينة، إذ يهم كثيراً في التواصل الأدبي، أن نعرف مثلاً أن النصوص

التي اعتبرت قصائد مغناة قد تصير ضمن شروط أخرى أنشودات (chansons) أو أناشيد (hymnes).

ونصل بهذا إلى أهم مشكل بالنسبة للأجناس من حيث هي عوامل في التواصل الأدبي، ألا وهو قابليتها للتحديد، فلا يشتغل الجنس تمام الاشتغال، إلا إذا لم يكن مقصوراً على تحديد بنية الخطاب، بل معروفاً من لدن الجمهور الأدبي، فيصير بذلك عاملاً من عوامل القراءة. ولا يماثل هذا التعرف القدرة على صوغ خصائص الجنس، أو التحديد التصوري لسماته النوعية، بل يرتبط بمهارة عملية تشكل جزءاً لا يتجزأ من القراءة، وذلك لأن القراءة هي أيضاً محددة بالجنس (scholes1979; Stempel; 1977.b) وإذا كان هذا هكذا فلأن المتلقي يكيف أولاً جهازه المعرفي مع مقتضيات الجنس الذي يمثله نص معين. ولأنه يسعى خلال القراءة كي يتخذ موقفا يتماشى مع ما يقترحه النص أو ما يفرضه بالأحرى، ويصير الجنس من هذا المنظور ضرباً من نواظم القراءة، يوجه ويحدد إلى درجة ما سيرورتها. وما كان له أن يؤدي هذه الوظيفة لولا انتماؤه إلى تراث أدبي مألوف لدى القارئ، واستدعاؤه لمعارف وعادات الثقافة الأدبية المعنية. وهذا لا يعني مع ذلك كون الجنس كيانا محافظا يرد النص إلى ما هو معروف ومكرس اجتماعياً ومثبت في التراث، ولا كونه يستبعد أو على الأقل

يحد من نطاق ما هو جديد ومفاجئ وغير منتظر. فبالرغم من أن الأمور تجري غالبا هذا المجرى فهذا لا يعني أن وظائف الجنس من حيث هو ضابط للقراءة تختزل في القيام بدور التثبيت، مادام الجنس يموقع النص المقروء بالنسبة للمعرفة المشتركة دون أن يخضعه كليا لها، وهذا يصدق خصوصاً على الأجناس التي تقدم في مرحلة معينة، كالرواية في القرن التاسع عشر، حزمة من الممكنات، ولا تنحصر في نموذج واحد يصير مهيمناً.

لكن الجنس يرسم دائما أفقاً للانتظار (Jauss 1970.a; 1970.b) ويمكن أن يتعلق هذا الأفق بالخصائص العامة للجنس التي تميزه عن سواه وبالصورة التي يتخذها في قلب ثقافة معينة. فعندما يقوم القارئ بقراءة نص ما اعتماداً على قدرة جنسية، فإنه يعرف ما يجب أن ينتظره من هذا النص. ويرتبط امتداد أفق الانتظار وطبيعته بمدى انتشار الجنس في مرحلة معينة وكذا بالمكانة التي يحتلها في تراتبية الأجناس. وبالنسبة للأجناس الكبرى فإن أفقها لا يرسم إلا بطريقة جد إجمالية. أما الأجناس ذات النطاق الضيق والتي تتميز بخصائص محددة جيداً ومضبوطة، فإن أفق انتظارها يكون جد ملموس. فأفق الانتظار المتعلق بمقولة جنسية كالرواية النفسية يشمل ليس فقط الخصائص الأساسية للرواية (يعني

السرد والفعل والحكاية) بل حتى الخصائص الأكثر تحديداً كالبناء الخاص للبطل والزمن والحوار الذاتي الداخلي.

فإذا اعتبرنا الجنس عاملاً من عوامل التواصل الأدبي، صار أفق الانتظار أساسياً، هذا الأفق لا يرجع إلى الاستعدادات الفردية للجنس، بل هو ناتج عن الخصائص البنيوية للجنس لمرتبته في سلم المواضعة، ولمدى انتشاره خلال مرحلة معينة. أضف إلى ذلك أن الجنس أثناء تعرضه للتبدلات السريعة ولمراجعة قواعده الخاصة، يصير قادراً على تشويش أفق الانتظار المرافق له، كما حصل بالنسبة للرواية الجديدة التي شوشت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين أفق الانتظار الذي تفترضه الرواية.

V

ثم إن الأجناس الأدبية التي تتعايش فيها الثوابت مع المتغيرات ويتحد ضمنها الضروري بالممكن تجد اكتمالها في التاريخ. وليس تاريخ الأجناس تأريخاً للنصوص المحققة لها بل تأريخا لقضايا أخرى كنظام النسق والأنساق الفرعية والعلاقة بين الأجناس ووظائفها والوعي الجنسي المصاحب لها وما سوى ذلك. ومما يهم كثيرا تاريخ الأجناس الكشف عن كون هذه الأخيرة أنساقا مفتوحة (cohen; p210.1986) وقابلة

للتطور لذلك، بيد أن موضوع المقاربة التاريخية لا يتمثل في نسق الأجناس من حيث هو ظاهرة كلية تضم كل الخطابات الأدبية الممكنة لأن مثل هذه المقاربة ستضطر إلى التركيز على خصائصه العامة، فتسقط في آفة الاختزال المفرط الذي يحجب العلاقات بين الأجناس والثقافات الأدبية محل وجود هذه الأجناس، وصياغة تاريخ الجنس صوغاً شديد العمومية يعني الاقتصار على جرد خصائصه المحايثة والتخلي مسبقاً عن النسبية التاريخية (lefevere;1985) فلا تحترم التاريخانية حقا إلا إذا كانت الأنساق الفرعية هي المقصودة بالتحليل.

ويمكن أن تميز الأنساق الفرعية بطرائق ثلاث: فقد تشمل (أ) تاريخ جنس معين (الملحمة، القصيدة المغناة، الكوميديا، الرواية...) في ثقافات أدبية مختلفة. (ب) تطور جنس ما في أدب لغة معينة سواء نظر إليه في ذاته أم في علاقاته بالآداب الأخرى. (ج) تحول الأجناس في مرحلة تاريخية أدبية سواء في الثقافة الأدبية لوطن معين أو لعدة أوطان. وتجدر الإشارة إلى أن المقاربة الجنسية تمارس أيضاً عندما تعتبر الأجناس وسائل لتصنيف المادة الأدبية دون أن تكون موضوعاً مباشراً للبحث.

أما تاريخ جنس ما أو مجموعة من الأجناس التي تشكل كلا واحدا، فهو يشمل قضايا مثل تكوّن نظام الجنس

واختلاف صوره وعلاقاته بالأجناس الأخرى وبالوعي الجنسي وغير ذلك. وتنضاف إلى هذا أسئلة أخرى من قبيل كيف نشأ الجنس؟ أمن تحولات جنس آخر أو بالأحرى من تطور عدة أجناس فقدت حيويتها (Todorov; 1978) وبأي مقامات تواصلية يتعلق؟ ونتحدث أحيانا عن «حياة» جنس أدبي، دون أن يعني هذا أن نموه يماثل النمو في الحياة البيولوجية (وهذه المماثلة هي التي سعى إلى القيام بها (Brunetière 1978) في نظريته الأجناسية التي استوحاها من داروين).

وحياة الجنس تخضع لإيقاع آخر، إذ تتأثر بسيرورات مختلفة، منها ما هو داخلي كالتأثر بما يجري في الأجناس الأخرى (كالقول بأن أفول الشعر الملحمي التقليدي كان واحداً من الأسباب التي ساهمت في توهج الرواية) ومنها ما هو خارجي حيث تبرز الظواهر الخاصة بالثقافة التي يشتغل ضمنها الجنس. والمقصود بهذه الظواهر العوامل الإجتماعية (مثل التغيرات التي يحدثها قراء الأدب) وكذا تحول وسائل الإعلام (مثل ضعف التواصل الشفوي، وتطور الكتاب) ولا يصيب تطور الجنس خصائصه المحايثة فحسب، بل أيضا الوظائف التي يقوم بها أو التي يمكن أن يقوم بها في الحياة الاجتماعية. وهذه العوامل هي في الغالب مترابطة، إذ ثمة علاقات بين الوظيفة والبنية. فالبنية التقليدية للجنس تؤهله لأن

يقوم بوظائف معينة ومثال ذلك القصيدة المغناة التي هي ضرب من شعر المناسبات والتي تؤثر وظائفها على تحولاتها البنيوية. ولا يكون تاريخ جنس ما تاريخاً متصلاً على الدوام فقد يموت الجنس ويبعث من جديد (وأبرز شاهد على ذلك تلك الأجناس الأدبية التي أعيد تداولها في عصر النهضة).

وهناك مجال آخر للبحث التاريخي ألا وهو دراسة الجنس (أو مجموعة من الأجناس) في ثقافة أدبية معينة. فكما سبقت الإشارة يعد الجنس من منظور ما، ظاهرة تتعالى على اللغات، حيث تتحقق قواعده بغض النظر عن اللغة التي تكتب بها النصوص التي تمثله (فلكي تكون الرواية رواية لا يهم كثيراً أن تكون مكتوبة بالفرنسية أو الإسبانية أو البولونية) ومع ذلك فثمة بجانب الأجناس الكلية أو شبه الكلية تلك التي يقتصر اشتغالها على لغة معينة فتكون نتاجاً لثقافات محلية (مثل كثير من الأجناس في شعر التروبادور. Troubadours) وإذا درسنا الأجناس داخل أدب ما، فإننا نهتم بهذه الأجناس أو تلك لأنها تشكل جميعا لائحة أجناسية وبالتالي يمكن اعتبار هذه اللائحة كنسق فرعي تستخرج سماته الخاصة عندما نحلله في سياق الثقافة الأدبية لمجتمع ما في نفس الوقت الذي نقارنه بلوائح أخرى تكونت في آداب مغايرة (ومن هنا تنبع أهمية الأجناس الأدبية بالنسبة للأدب المقارن) وتتبدى

السمات الخاصة للائحة معينة ولتحولاتها عندما نحللهما من هذين المنظورين معا.

والمجال الثالث للأبحاث التاريخية حول الجنس والذي سبق أن أبرزناه هو مجال لوائح الأجناس التي تشكلت في مرحلة معينة، سواء اعتبرت ضمن ثقافة أدبية واحدة أم في ثقافات أدبية متعددة. فيصير موضوع التحليل الصورة التي تتخذها الأجناس الخاصة والعلاقات التي تقوم بينها والوعي الجنسي الذي يصاحبها وغير ذلك. وتبدو جهارا هذه اللائحة المدروسة عندما يتعلق الأمر بمرحلة مقفولة مثل العصر الوسيط (انظر 1970.b.Jauss) أو عصر النهضة (انظر مثلاً Colie; 1973) و(1980.a.Beaujour). وتتشكل أيضاً في الفترات التي تكون فيها الأجناس مهملة أو بالأحرى منفية. ويمكن من ثم الحديث عن لوائح الأجناس في التيار الرومانسي والتعبيري، لأن هذه اللوائح من الأجناس تتشكل في الواقع حتى عندما لا ترتبط في البرامج الأدبية المصوغة ولا بالجماليات السائدة في فترة ما.

وهناك مشكل آخر ألا وهو العلاقة بين الجنس الأدبي والعمل الأدبي الفردي. فالعمل الأدبي الملموس لا يكون أبداً جنسا حتى لو تفرد بسماته وتعذر رده إلى أي جنس من الأجناس الحية في زمانه. وترجع هذه الظواهر إلى نوعين:

فبين العمل الأدبي والجنس تقوم علاقات متعددة لا تقتصر على كون العمل الأدبي يراعي قواعد الجنس. فعندما يستعمل العمل الأدبي عناصر جديدة ويمارس تاثيراً قوياً، فإنه يمكن أن يؤثر على نظام نسق فرعي ما بأن يوسع ممكناته (Joyce.Ulysse وسعت ممكنات الرواية). ويحدث أن يكون نص فردي مصدرا لجنس أدبي ما، ويكون ذلك عندما تتبع خصائصه الفردية من طرف متوالية من النصوص فتصير معياراً. فالسقطة (1956, Camus) في الأدب البولوني في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مصدر الاحتذاء والتكميل مما نتج عنه تكون جنس سمي «بالحوار الداخلي المنطوق» (.1984 Glowinski). وتتوجب الإشارة، عندما نشتغل بالعلاقات بين العمل الأدبي وبين الأنساق الفرعية الجنسية إلى أن فعل الكلام الأدبي يؤثر فيهما أكثر من تأثير قول ما في نسق اللغة. فالمسافة بين ما هو فردي وبين الأنساق الفرعية في النسق الأدبي، تكون أضيق منها في اللغة.

ولا تخلو قضية العلاقات بين العمل الأدبي وبين الجنس من أهمية، عندما ينظر إليها من زاوية العمل الأدبي. فيغدو السؤال: ما دور المقولات الجنسية عندما يريد الباحث الكشف عن الخصائص الفردية للعمل الأدبي، أو بتعبير آخر عندما يريد تأويله؟ لكن الجنس من حيث المبدأ لا يعتبر مقولة تأويلية

لأنه يدل على ما يجمع بين العمل الأدبي المحلل وبين غيره من الأعمال الأدبية، بينما يفترض في التأويل أن يستخرج ما يتفرد به العمل الأدبي. فالمؤول ليس ملزماً بأن يأخذ كل مرة بعين الاعتبار البنية الجنسية للأدب، ولا يستطيع أيضا أن يهملها. فكما أن الجنس عامل في القراءة فهو كذلك عامل في التأويل، فإسناد عمل أدبي معين إسناداً خاطئاً إلى جنس ما، يؤثر لا محالة على تحليل معناه وبنيته. فإذا كان التأويل لا يتوخى التدليل على أن النص يمثل هذا الجنس أو ذاك، فإنه لا يجب أن يتجاهل كون الانتماء إلى جنس معين يحدد عدداً من خصائص العمل الأدبي المدروس. فيحدد الجنس بهذا إطاراً ما للتأويل كما يحدد الإطار لكل قراءة.

* * *